

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٧٤٢٧ لسنة ٢٠١٧

وزير العدل

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته ؛

وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته ؛

وعلى قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية

رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون إنشاء محاكم الأسرة ؛

وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٤٢٩١ لسنة ٢٠٠٤ بتعيين مقار محاكم الأسرة

ومكاتب تسوية المنازعات الأسرية ؛

وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٤٨٤٤ لسنة ٢٠٠٤ بتشكيل نيابة

شئون الأسرة ؛

وعلى كتاب السيد المستشار رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية المؤرخ ٢٢/٨/٢٠١٧ ؛

وبناءً على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون إدارة المحاكم ؛

قرر:

(المادة الأولى)

نقل مقر المحاكم الآتية :

١ - محكمة الزيتون الجزئية المختصة بنظر جلسات دوائر الزيتون والأميرية (المدنى - الجنائى) .

٢ - محكمة الوايلى الجزئية المختصة بنظر جلسات دوائر الوايلى والظاهر وحدائق القبة

(المدنى - الجنائى) .

- ٣ - محكمة الشرايية الجزئية المختصة بنظر جلسات دوائر الشرايية والزاوية (المدنى - الجنائى) .
 - ٤ - محكمة الطفل المختصة بنظر جلسات دائرة (جنح - جنايات الطفل) .
 - ٥ - محكمة أسرة الزيتون المختصة بنظر جلسات دوائر (النفس - المال - الورااثات) .
 - ٦ - محكمة أسرة الأميرية المختصة بنظر جلسات دوائر (النفس - المال - الورااثات) .
 - ٧ - محكمة أسرة الوايلى المختصة بنظر جلسات دوائر (النفس - المال - الورااثات) .
 - ٨ - محكمة أسرة الظاهر المختصة بنظر جلسات دوائر (النفس - المال - الورااثات) .
 - ٩ - محكمة أسرة الحدائق المختصة بنظر جلسات دوائر (النفس - المال - الورااثات) .
 - ١٠ - محكمة أسرة الشرايية المختصة بنظر جلسات دوائر (النفس - المال - الورااثات) .
 - ١١ - محكمة أسرة الزاوية المختصة بنظر جلسات دوائر (النفس - المال - الورااثات) .
- إلى مجمع محاكم الأميرية الكائن بشارع عمر المختار - أمام مجمع مرور الأميرية - محافظة القاهرة ، بدلاً من مقرها الحالى ، وذلك اعتباراً من أول أكتوبر ٢٠١٧

(المادة الثانية)

- ١ - نقل مقر محكمة الساحل الجزئية المختصة بنظر جلسات دوائر الساحل (المدنى - الجنائى) .
 - ٢ - نقل مقر انعقاد جلسات دائرة التظلمات من الرسوم القضائية المختصة بمجمع محاكم الجلاء .
- إلى مجمع محاكم الجلاء الكائن بشارع الجلاء - محافظة القاهرة ، بدلاً من مقرها الحالى ، وذلك اعتباراً من أول أكتوبر ٢٠١٧

(المادة الثالثة)

على الإدارات المختصة بوزارة العدل والنيابة العامة تنفيذ هذا القرار .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من يوم الأحد الموافق ١٠ / ١ / ٢٠١٧

صدر فى ٢٠١٧/٩/٥

وزير العدل

المستشار/ محمد حسام عبد الرحيم